

## الفصل الرابع

### أثر القومية في العلاقات الدولية

- المبحث الأول - عناصر القومية .
- المبحث الثاني - أثر القومية على السلوك الخارجي للدول .
- المبحث الثالث - الاتجاهات القومية في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط في العلاقات الدولية الراهنة .
- المبحث الرابع - تقييم دور القومية في العلاقات الدولية .

obeikandi.com

## الفصل الرابع

### أثر القومية في العلاقات الدولية

يميل معظم أساتذة العلاقات الدولية إلى اعتبار القومية بمثابة القوة الديناميكية الأولى في المجتمع الدولي ، كما يعتبرونها من أهم الدوافع التي تتحكم في تشكيل سياسة الدولة الخارجية ، وتحليل مصالحها القومية . وفي اعتقادهم أن نفهم موضوع القومية شرط ضروري وأساسي لفهم ظاهرة السلوك الدولي عموماً . ولهذا الاعتقاد في الحقيقة ما يبرره ، ذلك أن الخصائص الذاتية المتميزة لكل دولة ، سواء كانت هذه الخصائص بشرية أم جغرافية أم حضارية أم إقليمية ، الخ ، هي التي تؤثر في تحليل مصالح الدولة ، وأهداف سياستها الخارجية ، وبالتالي ترسم أبعاد دورها في المجتمع الدولي (١) .

والقومية تعنى بمفهومها العام ميلاً أو شعوراً بالإنتماء إلى جماعة حضارية معينة ، ورغبة في التجمع والترابط لتحقيق غايات وأهداف مشتركة في ظل إحساس عام بوحدة المصير .

### المبحث الأول

#### عناصر القومية

إن عناصر القومية بوجه عام هي : -

أولاً - وحدة الأصول العنصرية :

يعتقد بعض علماء القومية أن وحدة الأصول العنصرية تشكل الركيزة الأولى في قيام القومية ، وأنه بدون التجانس العنصري في تركيب الأمة ، تفقد العوامل والمقومات الأخرى فعاليتها، وقد أثبت علماء الانثروبولوجيا الاجتماعية أن فكرة الوحدة العنصرية ليست سوى أحد الأوهام الشائعة في تحليل القومية ، وإنه لا يوجد من الإثباتات العلمية ما يدعم هذا الإدعاء ، ويضيفون : -

أ - إنه ليست هناك جماعة قومية ، أيا كانت ، تشكل عنصراً أصيلاً متميزاً ببلاته ، لأنه تحت تأثير الهجرات والاتصالات عبر الحدود الجغرافية المختلفة ، وخلال حقب تاريخية متوالية ، حدث تفرع من التداخل والإختلاط بين الأجناس إلى درجة لا نستطيع معها القول بوجود عنصر يخلو من شوائب الإختلاط بغيره من العناصر والقوميات .

ب - إنه لا يمكن الإدعاء بأن هناك خصائص نفسية يمكن تبريرها على أساس من العوامل العنصرية وحدها . فهذه الخصائص النفسية قد تماثل بغض النظر عن القواصل القومية والعنصرية ، وهو ما يلحظ أيضاً الافتراض الذى يقول بأن الوحدة العنصرية تنتج خصائص نفسية تنفرد بها كل قومية عن غيرها من القوميات

ولكن أيا كانت الحقيقة في هذه الادعاءات والتبريرات ، فإن بالإمكان القول أن العامل العنصرى الذى تقبله الشعوب كدينية مسلم بها ، يخضع كامل مهم في توثيق روابط الشعور بالإتماء إلى جماعة قومية معينة وذلك كما يقول كارلتون هايز . ومن الأمثلة التى يمكن ذكرها في هذا الصدد فكرة الجنس الآرى التى تبنى على التفوق العنصرى ، وهى الفكرة التى نشأت فى القرن التاسع عشر ، وأصبحت فيما بعد المحور الذى تدور حوله العقيدة النازية خلال الثلاثينات من هذا القرن ، وهكذا .

### ثانياً - الروابط الإقليمية والجغرافية :

هناك إعتقاد قوي بأن الروابط الجغرافية تسهم في نمو القوميات لأنها تودى إلى توحيد كل جماعة قومية داخل حدودها وقصلاها عن غيرها من القوميات ، وفي ذلك يقول موير Muir إن الأمم البارزة في المجتمع اللولى هي التي تتمتع بأكبر قدر من الوحدة الجغرافية ، وهى تدين بوجودها إلى هذه الحقيقة (٧) .

فجبال البرانس التي تفصل شبه جزيرة ايبيريا عن باقي دول غرب أوروبا قامت بدور فعال في نمو القومية الاسبانية ، وكذلك قامت جبال الألب بدعم

أواخر الرحلة الإيطالية ، كما أن الطبيعة الجبلية لمنطقة البلقان كانت ذات تأثير واضح في نمو القوميات المختلفة الكائنة في هذه المنطقة .

وتقوم الحدود الطبيعية بلور مهم في الدفاع عن الدول ، وإفئاد وجو . عواقب طبيعية داخل الدولة يسهل من إمكانية تعبثها لقواها في مواجهة الأخطار الخارجية التي تهددها . ومن هنا نجد أن حدود معظم الدول ترسم على أساس جغرافي ، ونظرة إلى الخريطة السياسية للعالم توضح لنا مثلاً أن القتال الإنجليزي والمحيط الاطلنطي كانا من العوامل الهامة التي مكنت لقيام القوميتين الإنجليزية والأمريكية ، كما أن قيام القوميات اليابانية والألمانية يرجع إلى عوامل جغرافية مشابهة .

ومن المتفق عليه أن عنصر التجانس الجغرافي في منطقة معينة ينحو إلى خلق نوع من التماثل في مصالح وإتجاهات الشعب الذي يقيم فيها ، لأن إخضاع العواقب والقواصل الطبيعية يؤدي إلى تسهيل الاتصال ، وتبادل الآراء ، وإيجاد مجتمع من المصالح المشتركة .

غير أنه مما يجدر ذكره أنه توجد حالات عديدة تمت فيها القوميات دون أن يكون للعامل الجغرافي تأثير واضح في هذا الخصوص ، ومثال ذلك الإتساع الجغرافي الهائل للولايات المتحدة التي لم يقف حائلاً دون نمو القومية الأمريكية ، على حين أنه في مناطق جغرافية أخرى مثل أفريقيا ، وجنوب شرقي آسيا ، والشرق الأوسط ( فلسطين ) ، تمت عملية التجميع القومي ليس على أساس العامل الجغرافي ، وإنما تبعاً لنمط الحكم الاستعماري الذي انتهج في إدارة هذه المناطق (٣) .

وترتياً على ذلك كله ، فقد نجد أنما مختلفة تقطن منطقة جغرافية متجانسة كما قد نجد أمة واحدة تمتد عبر فواصل وعواقب جغرافية متعددة .

### ثالثاً - اللغة القومية :

تعتبر اللغة من المقومات الرئيسية في تكوين القومية ، بل يذهب البعض من أمثال كارلتون هايز إلى اعتبارها أكثر هذه المقومات أهمية . واللغة القومية

نخلص تأثيراً مزدوجاً ، فهي من ناحية تسهل عملية الاتصال بين أفراد القومية الواحدة ، كما أنها تؤدي إلى حفظ التراث القومي المتمثل في الأدب والأخلاقيات والقيم والتقاليد والأفكار . وهنا يخلق في النهاية شعوراً بالتجانس والتجاوب بين المتحدثين بها . ومن ناحية أخرى ، فإن وجود لغة قومية يؤدي إلى تأكيد الاختلافات التي تفصل بين قومية معينة وغيرها من القوميات (٤) .

وتدليلاً على ما يمكن أن يتبع عن إفتقاد وجود لغة قومية بالنسبة لروابط التضامن والإندماج القومي ، يكفي أن نذكر حالتى كندا والمهند . فقد أدى وجود جزء لا يستهان به من سكان كندا يتكلمون الفرنسية ، إلى حدوث ازدواجية واضحة من الناحيتين الثقافية والحضارية تتمثل في ارتباط الكنديين الفرنسيين بالتراث الحضاري الفرنسي ، في حين يرتبط الكنديون الإنجليز بالتراث الأتجلو ساكسوني . وهذه الازدواجية الثقافية تغذي التفرقات الانفصالية في كندا حيث يعتقد الكنديون الفرنسيون أن لهم قومية متميزة تبرز إفتصاليهم في دولة مستقلة . أما في المهند فيوجد أكثر من أربع عشرة لغة ومئات اللهجات مما يعقد من إمكانات الاتصال بين أفراد الأمة الهندية .

على أن هناك حقيقة أخرى تجدر الإشارة إليها ، وهي أن الاختلافات اللغوية لا تتفق دائماً مع الاختلافات القومية . فأحياناً ما نجد عدة قوميات مختلفة تتكلم لغة واحدة ، فاللغة الإنجليزية يتكلمها عدد من الشعوب في بريطانيا والولايات المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا وأجزاء من كندا وجنوب أفريقيا ، ومع ذلك لا يمكن الإدعاء بأن المتحدثين بها يتسبون إلى أصول قومية واحدة ، وكذلك الفرنسية فهي لغة كل من فرنسا وبلجيكا ، والألمانية التي تستعملها ألمانيا والنمسا ، والإسبانية التي هي لغة أسبانيا فضلاً عن أنها لغة معظم دول أمريكا اللاتينية . وفي مثل هذه الحالات ، فإن اللغة المشتركة فضلاً عن أنها تؤدي إلى زيادة الشعور بالإندماج والتجاوب بين أفراد القومية الواحدة ، فإنها تزيد عاقباً من طريق التضام بين هذه القومية وغيرها من القوميات (٥) .

#### رابعاً - التاريخ المشترك :

أما عن التاريخ المشترك فهو أيضاً من أقوى العوامل في إثارة الشعور بالوحدة القومية . والتاريخ المشترك يؤكد الإحساس بالولاء والإتلاء

إلى قومية من القوميات ، كما يغذي الشعور بالفخر والإعتزاز بكل ما يمثله هذا التاريخ ويرمز إليه . وهناك إتفاق عام على أن الحروب من أقوى الأحداث في تاريخ الأمم التي تدعم هذا الشعور ، لأن الحروب هي نوع من المحسن القومية التي تصهر الشعور القومي في بوتقة من الإنفعال الموحد ، وتؤكد الرغبة في مجابهة التحديات والاستفزازات الخارجية . ولكن يجب ألا يفهم من ذلك أنه لكي تحافظ الأمة على وحدتها القومية ، فإن عليها أن تثير حرباً بين وقت وآخر ، فذلك أمر غير ضروري ، إذ أن الحروب التي قامت في الماضي يمكن أن تؤدي نفس الغاية دون حاجة بالأمة إلى توريط نفسها في أزمات أو أن تنقل على كاهلها بمخاطرات لا مبرر لها . وربما كان هذا هو السبب الرئيسي وراء الاهتمام بتلريس التاريخ القومي والتركيز عليه ، إذ أنه يربط الأفراد بتاريخ أمتهم ويجعلهم يعيشون فيه مهما بعد هذا التاريخ .

### خاصاً - الدين :

يحاول البعض التأكيد على أهمية الدين كسأحد عناصر القومية ، وإن كانت التحليلات المعاصرة في موضوع القومية تنكر هذه الأهمية في تأصيل الشعور القومي وتدعيمه . والذين يؤكّدون هذه الأهمية للدين بالنسبة للقومية يذكرون عدة أمثلة منها الدور الذي لعبه الدين في تقسيم شبه القارة الهندية إلى دولتي الهند والباكستان ، فكل من الهندوسية والإسلام كان يمثل حضارة وثقافة وفلسفة ونظاماً للحياة يختلف جنرياً عن الآخر ، ولم يكن من اليسور إخابة عوامل التناقض بين هاتين العقيدتين الدينيتين إلا من خلال قيام دولتين تمثل كل منهما القيم والمعتقدات التي تدبر بها (٦) .

ثم هناك الدور الذي يلعبه الدين في المخططات السياسية للعقيدة الصهيونية وهو الدور الذي تبلور في إنشاء دولة إسرائيل على أساس من القومية الدينية (٧) .

ولكن في أحوال أخرى نجد أن الدين الواحد لم يقف حائلاً دون نشوء وحدت قومية مستقلة كما هو الحال مع الإسلام ، ومن ثم لا يمكن الإدعاء بأن هناك قومية إسلامية تماماً كما لا يمكن الإدعاء بأن القومية العربية تتجانس مع القومية التركية أو القومية الباكستانية أو القومية الايرانية أو القومية

الأندونيسية ، إذ أن لكل واحدة من تلك القوميات واقعها وظروفها ومشاكلها حتى وإن اعتقدت كلها في دين واحد .

على أنه مما يجدر التنويه به ، أن التسامح والحرية الدينية يؤديان إلى أذابة الحواجز النفسية التي قد يبنيها تعدد الديانات داخل الأمة الواحدة ، وبالعكس فإن التعصب الديني يمكن أن يمزق الأمة في صراعات دينية تخسر من ورائها وتبدد قواها .

نخلص من ذلك كله إلى أن القومية هي نتاج العديد من العوامل المتداخلة التي تختلف من وقت لآخر ومن دولة إلى أخرى ، والقومية تضع الأمة فوق كل اعتبار ومطلبها الأساسي هو إعطائها حق التعبير عن نفسها من خلال دولة مستقلة ذات سيادة .

## البحث الثاني

### أثر القومية على السلوك الخارجي للدول

بعد أن عرضنا لمفهوم القومية وعناصرها الأساسية ، يحق لنا أن نتساءل عن الأثر الذي يخلقه وجود القوميات المختلفة على العلاقات السياسية الدولية .

إن الأثر المباشر لذلك هو أن القومية تمد كل دولة بقوة ديناميكية تجعلها تؤكد وجودها وتدعمه في مواجهة غيرها من الدول . ومنذ اندلعت الثورة الفرنسية في أوروبا في أواخر القرن الثامن عشر ، والقومية تعتبر من أهم مصادر الصراع الدولي ، وذلك لأن الحساسيات الناتجة عن الاختلاف في الكيانات والمصالح القومية للدول ، عمقت الشعور لدى كل دولة بأنها المسئولة أساساً عن الدفاع عن كياناتها ومصالحها في وجه التحديات القومية المناوئة ، أو بمعنى آخر فإن الولاء للقومية طغى على إحساس الدول بمسئوليتها تجاه السلم العالمي أو تجاه المجتمع الدولي الذي تتعامل معه .

ومن ناحية أخرى ، فقد أدى نمو القومية وإنتشارها إلى إنباتاق العبيد من الدول الجديدة إلى المجتمع الدولي ، ومن فئات الدول التي خلقتها هذه الحركات القومية النامية :

أ - الدول التي كانت أجزاء من الممتلكات الاستعمارية فيما وراء البحار والتي ترتبط مع الدولة الامبريالية برباط من الثقافة المتجانسة مثلما كان الحال مع الولايات المتحدة والكومنولث البريطاني في علاقتهم بالمملكة المتحدة ، أو دول أمريكا اللاتينية في علاقتها باسبانيا والبرتغال . وهذه الدول استعملت تأكيداً لذاتها القومية دون إعتبار لمثل هذه الروابط الثقافية المشتركة مع القوى الامبريالية التي سيطرت عليها في وقت من الأوقات .

ب - الدول التي كانت مجزأة في عدد من الكيانات الاقليمية المحدودة رغم إتمائها إلى قومية واحدة ، ومن أمثلتها ألمانيا وإيطاليا في القرن التاسع عشر .

ج - الدول التي ظهرت نتيجة لإنهيار بعض الامبراطوريات التي ضمت شعبياً تنتمي إلى قوميات مختلفة مثلما حدث بعد الحرب العالمية الأولى حين إنهارت الامبراطورية النمساوية المجرية وأمكن إقسامها إلى عدد من الدول المستقلة ومنها بولندا وفنلندا وتشيكوسلوفاكيا ودول البلطيق الثلاث التي ضمها الاتحاد السوفيتي إليه في عام ١٩٤٠ وهي ليتوانيا ولاتفيا واستونيا .

د - الدول التي ظهرت نتيجة لحركات قومية في مواجهة التسلط والنفوذ الاستعماري وذلك إثناء من تمرد الشعوب الواقعة في منطقة البلقان ضد سلطة الامبراطورية العثمانية واستقلالها عنها في أوائل القرن الحالى ، وإنتهاء بالأعداد الضخمة من الدول التي استقلت في آسيا وأفريقيا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (٨) .

وفي كل حالة من الحالات السابقة ، فقد انبنى مطلب هذه الدول فسى الاستقلال على أساس أن كل منها كانت تتمتع بكيان قومي ذاتي يعطيها الحق في تقرير مصيرها وفق ما تراه مناسباً ومتماشياً مع ظروفها وأوضاعها الخاصة .

وقد أدت هذه الحقيقة في ذاتها إلى تفجير عدد كبير جداً من الصراعات الدولية ، ويرجع ذلك إلى سعى الدول إلى توسيع حدودها لكن تضم داخلها الشعوب التي تشاركها قوميتها ، فالحدود السياسية للدول لا تتفق في كل الأحوال

مع التقسيمات التكنولوجية للشعوب ، وهو ما يمثل الفارق بين مفهومي الدولة والأمة ، فالدولة هي كيان سياسي يتحدد في إطار جغرافي أو إقليمي معين ، أما الأمة فهي دلالة على كيان قومي معين خارج هذا الإطار الجغرافي أو الإقليمي الذي يعتبر أحد المقومات الرئيسية للدولة .

ثم هناك الصراعات التي حدثت بين الدول القومية المختلفة بسبب التنافس على مناطق الحدود ، والأمثلة على ذلك كثيرة ومنها : حرص ألمانيا على السيطرة على إقليم الألزاس واللورين كجزء من مخططاتها للسيطرة الامبريالية في أوروبا وسعي فرنسا للسيطرة على حوض السار الغني بموارد الفحم لتحرر ألمانيا من عنصر استراتيجي هام في إمكاناتها العسكرية وإن كانت فرنسا قد اضطرت إلى إعادة إقليم السار لألمانيا بعد أن فشلت محاولات إدماجها في الكيان الاقتصادي الفرنسي وكذلك بسبب تعذر فرض نظام للإدارة الأوروبية الجماعية لهذا الإقليم . كما كانت تريستا محوراً رئيسياً للتراع بين إيطاليا ويوغسلافيا وقد قسم هذا الإقليم بعد الحرب الثانية إلى منطقتي إحتلال عسكري إحداهما للحلفاء والأخرى ليوغسلافيا ، وإستمر التراع حوله حتى عام ١٩٥٤ عندما أمكن التوصل إلى تسوية مقبولة للطرفين . وبالمثل فقد كان إقليم تسكين على الرغم من ضآلة حجمه مصدراً للتوتر في العلاقات البولندية التشيكية منذ عام ١٩١٨ حين استولت تشيكوسلوفاكيا عليه ، ولم تخف حدة التوتر إلا بعد أن استعادته بولندا في عام ١٩٣٨ .

وفي عام ١٩٤٥ وبعد زحف السوفيت إلى الحدود الشرقية لبولندا ، لحأت بولندا إلى إحتلال إقليم سيليزيا وغيره من الأجزاء الواقعة في شرق ألمانيا ، وامتدت هذه السيطرة في إتجاه الغرب حتى خط الأودرنيس ، وبذلك أمكنها أن تؤمن حدودها الغربية الجديدة من خلال توطين جزء من الشعب البولندي في هذه المناطق ، وقد ترتب على هذا أن ذلك الجزء من الشعب الألماني الذي كان يقيم في بوميرانيا وبروسيا الشرقية وسيليزيا والذي كان تعدادة يقارب الأثنى عشر مليوناً تقريباً - بمن فيهم الألمان الذين طردوا من تشيكوسلوفاكيا - هربوا إلى الغرب بعد هذا الطرد الجماعي لهم من جانب بولندا .

وأما الاتحاد السوفيتي فقد استولى من رومانيا على بسلاريا وشمال بيكوفينا على البحر الأسود ، وذلك في الوقت الذي كان فيه نزاع على إقليم ترانسلفانيا بين كل من رومانيا والمجر ، وأيضاً فقد كان هناك النزاع الآخر بين بلغاريا ويوغسلافيا واليونان حول إقليم مقلونيا .

ومثل هذه التراعات حول مناطق الحدود موجودة في أجزاء أخرى كثيرة من العالم ، ففي العالم الجديد كان هناك النزاع بين الولايات المتحدة والمكسيك حول إقليم تكساس ، وهو النزاع الذي تسبب في وقوع الحرب الأمريكية المكسيكية في عام ١٨٤٦ ، ولم يسوى هذا النزاع إلا في عام ١٩٦٣ حين إتفقت الدولتان على إعتبار قناة ريوجراندى خط التقسيم الفاصل بينهما . وفي أمريكا اللاتينية وجدت خلافات حادة حول مناطق الحدود أهمها الخلاف بين بيرو وشيلي وبوليفيا منذ عام ١٨٨٠ حول نقط إلتقاء الحدود بين هذه الدول الثلاث ، والخلاف بين بيرو والاكوادور ، والخلاف بين بوليفيا وبارجواي .

وفي القارة الآسيوية تظهر هذه المشكلة بشكل سافر وحاد ومن أمثلة ذلك الخلافات بين الصين والهند حول إقليم الهيمالايا مما أدى إلى حرب الحدود بين الدولتين في عام ١٩٦٢ ، والخلاف الذي استمر رديحاً طويلاً بين الهند والباكستان حول إقليم كشمير .

وفي أفريقيا نجد أيضاً خلافات عديدة حول مشاكل الحدود وهي من موروثات فترة الحكم الاستعماري الذي استخدم هذا الأسلوب لتفكيك أوصال القارة وإضعاف تماسكها في مواجهته .

كل هذه المشاكل حول الحدود تؤدي إلى إذكاء الروح القومية ، وتزيد من حدة الصراعات القائمة في المجتمع اللولى .

وبالإضافة إلى المصدر السابق والمتعلق بالخلافات بين الدول القومية حول مشاكل الحدود ، فهناك مصدر آخر من مصادر هذا التوتر والصراع اللذى يمتد إلى الدول التى تشمل في تركيبها على أكثر من عنصر قومي واحد مما يؤدي إلى إضعاف الوحدة القومية لهذه الدول ، ويفسح المجال أمام الدول

التي تنتمي إليها هذه القوميات لتدخل بشكل تزيد معه حدة تلك الصراعات والإحتكاكات ، وتعرف هذه المشكلة عموماً بمشكلة الأقليات القومية .

### مشكلة الأقليات القومية : -

مبدئياً يقصد بالأقلية القومية (National Minority) ذلك الجزء من سكان الدولة الذين يتسبون إلى أصل قومي يختلف عن الأصل القومي الذي ينحدر منه غالبية هؤلاء السكان (٩) .

وبمعيار الأهمية السياسية فإنه يمكن التفرقة بين نوعين من الأقليات القومية : -

أ - الأقلية القومية التي يتركز وجودها في مناطق تقع على حدود الدولة ،

ب - الأقلية التي تشارك دولة مجاورة قوميتها .

فبالنسبة للنوع الأول من الأقليات فإن تطلعها يكون متجهاً إلى تحقيق واحد من هدفين وهما إما الإتصال لتكوين دولة مستقلة خاصة بها ، أو الحصول على درجة عالية من الحكم الذاتي (Autonomy) ، والتمتع بحق المعاملة المتساوية مع الأغلبية . أما النوع الثاني من الأقليات القومية ، فإن هدفها عادة ما يكون متركراً في المطالبة بتعديل الحدود الدولية حتى يتاح لها أن تنضم إلى الدولة المجاورة التي تشاركها قوميتها ولتصبح بذلك جزءاً من شعبها ، ومثل هذا التطلع غالباً ما يلقي تأييد الدولة المجاورة التي تحاول من ناحيتها أن تروج لوجهة النظر القائلة بأن الحل العملي للمشكلة لا يكون إلا بضم الإقليم الذي تقطنه هذه الأقلية القومية إليها .

وتعكس هذه التفرقة في نوع الأقليات القومية على طبيعة السياسات التي يمكن للدولة صاحبة المشكلة أن تنتهجها كحلول لها . ففي الحالة الأولى قد يكفي منح الاستقلال الذاتي وكفالة المساواة في المعاملة مع الأغلبية في إرضاء مطالب الأقلية ، وبالتالي فإن الأمر قد يسوى دون نقطة الإتصال .

أما في الحالة الثانية فإنه مهما نفذت الدولة من سياسات متسامحة فسي مواجهة مثل هذه الأقلية القومية ، فإنها قد لا تنجح في إخماد هذه التركة الانفصالية الموجودة لديها ، وستظل تلك الأقلية تطالب باستمرار بتعديل الحدود بالصورة التي تمكنها من الانضمام إلى الدولة المجاورة التي ترتبط معها بأواصر قومية واحدة .

على أنه في بعض الحالات يصبح من الممكن إدماج أقلية قومية في صلب الأغلبية التي تختلف عرقياً عنها ، ولكن لكي يتحقق ذلك ، فإنه يلزم توافر الاشتراطات الآتية : -

١ - أن تكون كل من الأغلبية والأقلية راضية عن هذا التراوح العنصري بمعنى ألا يكون الأمر موضع تحفظ أو اعتراض من جانب أى منهما.

٢ - أن يبرهن أفراد هذه الأقلية على ولائهم كمواطنين للدولة التي يعيشون فيها ، كما يجب أن يقترن بذلك منحهم حق المعاملة المتساوية مع أغلبية المواطنين حتى لا يتسرب إليهم الإحساس بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية .

٣ - وأن يصمم الشعور لدى الأقلية بضرورة الحفاظ على كيانها الثقافي المتميز في مواجهة الأغلبية ، وأن يتلازم مع هذا التغيير الاستعداد للإنصهار مع الأغلبية في بوتقة ثقافية واحدة :

وفي الأحوال التي ينسئ فيها تحقيق هذا التراوح بين الأقلية والأغلبية ، فإن الأقلية كجماعة عنصرية متميزة داخل الدولة لا بد وأن تخضع وبالتالي فإن المشكلة تكون قد حلت .

وقد شهد القرن العشرون الكثير من الحلول التي نفذتها الدول لحل مشكلة الأقليات القومية فيها ، وقد تركزت أبرز هذه الحلول في الآتي : -

أولاً : السماح بإنفصال الأقلية القومية عن الدولة ، وقد تعددت الأسباب الدافعة إلى هذا التاهل ومنها : -

أ ( ) التدهور في قوة الدولة وعجزها عن أن تخضع لسيطرتها الأقلية التي تلح في طلب الانفصال .

ب ( ) عجز الدولة عن أن تتحمل الأعباء المادية التي تتطلبها التنمية الاقتصادية للمناطق التي تسكنها هذه الأقليات ، خاصة إذا كانت الأخيرة تصر على ضرورة تنفيذ مثل هذه التنمية الباهظة التكاليف وتشترطها كمنع لعدم انفصالها .

ج ( ) الضغوط التي تمارسها الدول الأجنبية من أجل أن تعترف الدولة بحق الانفصال لهذه الأقلية المتمردة .

ثانياً : الرضوخ لبعض مطالب تلك الأقليات القومية والعمل على إرضائها ، وبالتالي إقناعها بضرورة التنازل عن دعاويها الانفصالية . ومثل هذا الحل التوفيقى الذى يبنى على التعاطف مع الأقلية ويحاول الإستجابة لبعض مطالبها وتطلعاتها ، يخدم مصالح الدولة بصورة لا توفرها الحلول التي تتسم بالتشدد وعدم التسامح ، لأن ذلك التشدد قد يكون دافعاً بالأقلية إلى رفع راية العصيان المسلح ، وإستتراف قوة الدولة في صراع داخلى تخسر من ورائه الكثير .

ثالثاً : إن بعض الدول مثل ألمانيا النازية لجأت إلى الحلول اللانسانية لتصفية مشكلة الأقليات العنصرية والدينية ، وكانت وسيلتها إلى ذلك الإبادة الجسدية الكاملة (Physical Liquidation) كما صاحب ذلك تنفيذ سياسات الطرد الجماعى والتهجير الإجبارى لإخلاء المناطق التي تقطنها الأقليات غير الألمانية وإعادة توطينها بالجنس الألماني .

أما الاتحاد السوفيتى فهو وإن كان قد نفذ حلولاً عنيفة للقضاء على مشكلة الأقليات فيه ، إلا أنها كانت أكثر إنسانية من الحلول النازية ، فبعض الأقليات التي اهتمت بعدم الولاء للوطن السوفيتى خلال الحرب العالمية الثانية رحلوا إجبارياً من مناطق إقامتهم وأعيد توزيعهم من جديد على مختلف المناطق والأقاليم السوفيتية . وقد أعيد النظر في سياسات التهجير الإجبارى الجماعى بعد موت ستالين إذ سمح لمن ظلوا أحياء من أفراد القوميات التي تناولها التهجير خلال

الحرب ، بأن يعودوا مرة ثانية إلى مواطنهم الأصلية ، وذلك بإستثناء أفراد القوميتين الألمانية والتتارية .

رابعاً : تبادل الأقليات القومية بين الدول ، ويتحقق هذا الحل بأسلوب المفاوضات الدبلوماسية الحرة بين الحكومات المعنية ، ومن الأمثلة العملية لهذه الحلول ، ما فعلته اليونان وتركيا في فترة ما بين الحربين العالميتين ، فقد تم تبادل اليونانيين الذين يعيشون في آسيا الصغرى التركية ، بالأتراك الذين يعيشون في اليونان . ولما كان قد نتج عن هذا الحل أن تقلصت الأقليات إلى حد لم تعود تشكلان معه أية مشكلة أو تهديد ، فإن الدولتين سلمتا بتقسيمات الحدود المشتركة بينهما على أنها نهائية ودائمة ، وذلك بعد أن ظلت هذه المشكلة لعدة قرون تحولت بينهما وبين إقامة علاقات طبيعية متبادلة . غير أن هذا الحل تحقق بشمن فادح ولا إنساني ، وهو إقتلاع الملايين من مواطني إقامتهم التي عاش فيها أبائهم وأجدادهم وترحيلهم إلى الدولة الأخرى تحت مبرر الإلتزام القومي المشترك دون أن يكون لهم بهذه الدولة سابق معرفة أو لإرتباط نفسي حقيقي .

أما عن دور التنظيم الدولي في تأمين حقوق الأقليات القومية ، فيلاحظ أنه بعد الحرب العالمية الأولى أخلت الدول الكبرى المتحالفة زمام المبادرة في الدعوة إلى وجوب التقيد بالتزامات دولية تضمن حسن معاملة الأقليات وتحول دون إضطهادها أو حرمانها من حقوقها وتطلعاتها الإنسانية المشروعة ، سواء كانت هذه الأقليات عرقية أو لغوية أو دينية . وقد عبر هذا الاتجاه عن نفسه فعلياً في صورة معاهدات خاصة وقعتها بعض الدول الأوروبية التي عاشت فيها مثل تلك الأقليات ، كما شارك في التوقيع عليها الدول المتحالفة نفسها ، وكذلك فقد صدرت بعض إعلانات تقر بحقوق الأقليات ، وكان ذلك شرطاً أساسياً من شروط إنضمام بعض الدول إلى عصبة الأمم ، وقد انطبق ذلك بشكل خاص على دول شرق أوروبا .

وقد أنيط بمجلس عصبة الأمم مراقبة تنفيذ هذه المعاهدات والاعلانات الدولية المتصلة بتأمين حقوق الأقليات ، وفي الأحوال التي كان يثبت فيها للمجلس أن ثمة إخلالاً بهذه الحقوق قد وقع ، فقد كان من سلطته أن يطلب

من الحكومات المعنية تنفيذ تدابير معينة لتصحيح المظالم أو الاضرار التي نصيب تلك الأقليات .

وقد استمر هذا الوضع طيلة الفترة التي استغرقتها قيام عصبة الأمم أى حتى نهاية الثلاثينات . وعلى الرغم من أن هذه المواثيق الدولية لم تنفذ بأمانة . إلا أنه مع وجود شكل ما من أشكال الحماية الدولية للأقليات ، فإن الأمر بشكل عام كان يمثل تقدماً عما كان عليه الحال في السابق .

على أن من بين الاسباب التي حالت دون تطبيق هذه المواثيق الدولية كما يجب ، أن تلك الحماية جاءت مفروضة على الدول المعنية بالمشكلة من خارجها ، ولم تكن نتيجة استعداد ذاتي للتقيد بما ورد فيها من تعهدات . يضيف إلى ذلك أن إحساس بعض الدول ، وبالتحديد دول شرق أوروبا ، بأنها المعنية دون سواها بهذه المواثيق ، في الوقت الذي كانت فيه الدول الاستعمارية متحررة من أى رقابة دولية على ما يجرى داخل مناطق نفوذها ومستعمراتها ، هذا الإحساس جعلها تراخى في تنفيذ الإلتزامات التي فرضت عليها .

ومن ناحية ثانية : فإن الشكاوى التي تقدمت بها بعض الأقليات إلى مجلس العصبة ، والمناقشات التي جرت بشأنها ، استغلت دعائياً من جانب بعض الدول في المطالبة بتعديل الحدود الإقليمية لضم تلك الأقليات إليها ، وبالتالي فإنه بدلاً من أن تتكاتف الجهود الدولية لحل المشكلة وإزالة أسبابها ، فقد أدى سلوك بعض الدول إلى تعقيد الأمور ومضاعفة الحساسيات القائمة بالفعل

وعندما قامت الأمم المتحدة . ضمنت ميثاقها الأساسى النصوص التي تؤكد على الحقوق الإنسانية التي يتعين إحترامها دون تمييز بسبب الجنس أو الدين أو اللغة أو العقيدة أو الأصل ، وقد تدعم هذا الاتجاه أكثر بصلور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨ والاتفاقيات المكتملة له والتي صدرت فيما بعد ، وكان من المفروض بالطبع أن تكون تلك الأقليات في طليعة الذين عنتهم هذه المواثيق العالمية بمختلف التأكيدات التي تضمنتها .

وما دعا قد أشرنا إلى مشكلة الأقليات القومية - وهي بعض نتائج نسو الروح القومية - فإنه يصبح من المناسب أن نشير كذلك إلى مبدأ حق تقرير المصير وتطبيقاته المختلفة ، باعتبار أنه وثيق الصلة تماماً بهذه المشكلة ، وبغيرها من المشكلات المتعلقة بحق كل قومية في أن تقرر مصيرها بنفسها .

حق تقرير المصير (National Self-Determination) : -

يقصد بحق تقرير المصير العمل على توفير الحرية الكاملة لكل قومية في أن تقرر مصيرها السياسي وأن تتمكن من إدارة شئونها الذاتية بعيداً عن الوصاية التي يمكن أن تمارس عليها من قبل أطراف دولية خارجية . كما ينصرف معنى حق تقرير المصير من ناحية أخرى ، إلى تطلع كل دولة إلى تجميع كل من يتسبون إلى قوميتها داخل حدودها السياسية (١٠) .

وقد ألمحنا عند تناولنا لمشكلة الأقليات القومية كيف أن الهدف الأول يمكن أن يتحقق بعدة وسائل تراوح ما بين تكوين دولة قومية مستقلة ، إلى التمتع بالاستقلال الذاتي في نطاق دولة متعددة القوميات . أما الهدف الآخر فإنه يتحقق عن طريق التعديل في الحدود الدولية بحيث يتاح للدولة أن تجمع داخل حدودها أولئك الذين يشاركونها قوميتها .

وإذا كان هذا هو المفهوم العام لحق تقرير المصير ، فإن هناك من أساتذة العلاقات الدولية من يرون أن حق تقرير المصير يكون على نوعين : - حق تقرير المصير الداخلي ، وحق تقرير المصير الخارجي ( وهو الصورة الغالبة والشائعة في تطبيق هذا المبدأ ) ، وينصب معيار الضيقة بينهما في أنه في الحالة الأولى يقتصر التمتع بهذا الحق على الدول الكاملة السيادة ، وأما في الحالة الثانية فإنه ينصرف إلى الدول غير المتمتعة بالسيادة أو غير المستقلة .

( أ ) حق تقرير المصير الداخلي : -

ويعنى أن يكون للدولة مطلق الحق في أن تدير شئونها على النحو الذي ترضيه لنفسها رتراه متلائماً مع مصالحها دون تدخل أو تهديد بالتدخل من جانب الدول الخارجية لاملأه أوضاع تتضمن إنتهاكاً لسيادتها القومية .

وعلى الرغم من أن القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وغيره من المواثيق الدولية ، تؤكد كلها على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وتطالب بوجود الامتناع عن إرتكاب أى فعل يكون من شأنه تهديد السيادة القومية أو الاستقلال السياسي للدول الأخرى ، إلا أن مثل هذه التأكيدات النظرية لم تردع بعض الدول عن محاولة التدخل في الشؤون الداخلية لغيرها . مستخدمة في ذلك مختلف الفرائع والمبررات .

وقد دفعت هذه الحقيقة بمض الدول إلى مناقشة المنظمة العالمية لإعادة التأكيد من جديد على مبدأ حق تقرير المصير الداخلي ومطالبة الدول بضرورة مراعاته والتقيده ، ومن ذلك مثلاً أن تشيكوسلوفاكيا تقدمت إلى الأمم المتحدة في سنة ١٩٦٦ بإقترح ضمت تصورها للعناصر الرئيسية التي يجب أن يشتمل عليها حق تقرير المصير الداخلي ، وقالت أن هذا الحق لا بد وأن يكفل لجميع الشعوب حرية اختيار نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وبطريقة تجعلها قادرة على توظيف مواردها وثرواتها في خدمة التنمية الوطنية على أى نحو تشاء .

وإذا كان حق تقرير المصير الداخلي يؤكد أساساً على حظر التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول ، وتأمين الحرية الكاملة للشعب في اختيار نظم الحكم فيها ، إلا أن هذا المفهوم يخضع أحياناً للعديد من الحفظات التي تصل في بعض الظروف إلى حد المساس بهدفه الجوهري . فمثلاً نجد أن الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت بصرح في عام ١٩٤٠ ، والحرب ضد النازي على أشدها ، أنه وإن كان من حق الشعب أن تختار نظمها السياسية دون ضغط أو إكراه خارجي ، إلا أن هناك بعض الحريات الأساسية التي يجب أن تكون موضع التزام كامل من جانب تلك النظم . وفي عام ١٩٤٣ يقول أن حق تقرير المصير الذي نص عليه ميثاق الأطنطى ( ١٩٤٢ ) لا يعنى إطلاق حرية أى حكومة من الحكومات في إقرار جرائم القتل الجماعي أو استعباد شعوبهم أو أى شعوب أخرى في العالم . كذلك فإنه عندما أمر الرئيس الأمريكي لينتون جونسون في عام ١٩٦٥ بالتدخل العسكري في جمهورية الدومينيكان لإسقاط نظام الحكم اليسارى فيها ( الحكومة العسكرية بزعامة فرانثيسكو كاماتو ) جاء على لسانه أن الدول الأمريكية ( أى الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية ) لن تسمح

ولا يجب أن تسمح بإقامة حكومات شيوعية جديدة ( بعد نظام كاسترو الشيوعي في كوبا ) في نصف الكرة الغربي .

وقد فعل الاتحاد السوفيتي نفس الشيء تقريباً ، فهو يصر على ضرورة الاحتفاظ بحكومات شيوعية في شرق أوروبا ، ويفسر ذلك تدخله عسكرياً في ألمانيا الشرقية في عام ١٩٥٣ ، وفي المجر وبولندا في عام ١٩٥٦ ، وفي تشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٦٨ ، وقد دفعه ذلك إلى إصدار ما أسمى بإعلان أو مبدأ بربجينيف الذي ينص على وحدة دول الكومنولث الاشتراكي ولا يسمح لأي دولة من دولها بالإنفصال عنه تحت أي مبرر ابيولوجي أو سياسي أو قومي . وبما يذكر أن الاتحاد السوفيتي كان قد رفض الاقرار بحسب تقرير المصير الداخلي في الأمم المتحدة لنفس هذه المجموعة من الدول في أعقاب الحرب العالمية الثانية عندما كان مشغولاً بتدبير انقلابات داخلية فيها للوصول بالأحزاب الشيوعية إلى الحكم .

ب ( حق تقرير المصير الخلوجسي : -

ويلقى هذا الحق قبولاً دولياً عاماً ، إذ نادراً ما نجد دولة تنكر على الشعوب الخاضعة للحكم الاستعماري حقها في تقرير مصيرها متى نهأت الظروف التي تساعد على ذلك .

وقد خشيت الأمم المتحدة أن تستغل فريضة عدم نضج الشعوب غير المتمتعة بالحكم الذاتي في دفع الدول الاستعمارية إلى التهرب أو التويف في منحها استقلالها ، ولما فقدت أكلت في التصريح الصادر عن الجمعية العامة في ديسمبر ١٩٦٠ والخاص بمنح الاستقلال للدول والشعوب الخاضعة للاستعمار ، ان عدم وصول تلك الدول والشعوب إلى المستوى اللائق من النضج السياسي أو التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، لا يصح أن يستغل كمبرر نحو إنكار حق تقرير المصير عليها بما في ذلك حقها الكامل في حصولها على الاستقلال السياسي .

على أنه إذا كانت النتيجة المباشرة للاقرار بحسب تقرير المصير للدول والشعوب ، هي حصولها على استقلالها ، فإن هذه النتيجة على قدر ما تحل

من مشاكل ، فإنها قد تخلق مشاكل أخرى عديدة ، ولعل أهم تلك المشكلات كما يقال ، مشكلة الدول المحدودة الحجم والموارد البشرية والطبيعية (mini states) أى تلك التى تنضج إلى المقومات الطبيعية الأساسية التى تضمن استمرار بقائها كوحدة مستقلة في المجتمع الدولى . ومن هذه الدول على سبيل المثال : ايسلندا التى لا يزيد سكانها عن ربع مليون ، وجزيرة المالديف التى لا يتجاوز سكانها المائة ألف ولا تزيد مساحة إقليمها عن ١١٦ ميلاً مربعاً فقط ، وجزيرة مالطا التى لا تتجاوز مساحتها ١٢٥ ميلاً مربعاً ، هناك عشرات الأمثلة الأخرى لهذا النوع من الدول .

وتبدو المشكلة في تمثيل هذه الدول في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، إذ تتمتع على قدم المساواة مع الدول الأخرى بحق التصويت ، ويكون لها صوت واحد مثلما هو الحال مع الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة وغيرهما من الدول ذات التمثل والتأثير في مجرى العلاقات الدولية . وفي المسائل التى يتطلب إقرارها توافر الأغلبية البسيطة أو أغلبية الثلثين ، فإن ذلك قد يتحقق من خلال مجموعة من الدول ذات الوزن السكاني والجغرافي البالغ الضآلة . ومن هنا تكون مثل هذه الأغلبية مضللة وغير معبرة عن الإرادة الحقيقية للمجتمع الدولى .

فذلك فإنه لا يمكن تصور أن تتحمل الدول القوية أو الكبرى مسئولية تنفيذ قرارات أقرتها دول ليس لها أدنى تأثير حقيقي على ما يجرى في الحياة الدولية خارج إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة .

### المبحث الثالث

## الإبجاهات القومية في آسيا وأفريقيا وأرها في العلاقات

### الدولية الراهنة

يختلف تأثير القومية في السلوك السياسي الخارجي للدول الأفريقية والآسيوية عنه بالنسبة للدول الأوروبية ، فبالرغم من أن هذه الدول الجديدة في آسيا وأفريقيا تمتلئ بالشعور القومي إلا أن هذا الشعور لم يتطور بهذه القوميات إلى أن يكون لها أطماع إقليمية توسعية كما حدث مع دول أوروبا في مرحلة تاريخية معينة من مراحل تطور القومية فيها . ويرجع ذلك في جانب منه إلى أن هذه الدول الأفروآسيوية لم تعتق نظرية السيادة العنصرية التي كانت من بين الدوافع الرئيسية للتوسع الاستعماري من جانب الدول الأوروبية ، ومن ناحية أخرى فإن الكثير من هذه الدول يعاني من ظاهرة فقدان التجانس والاندماج الاجتماعي ، كما أن بعضها لا يزال يعاني من مشكلة لذواج الولاء وإنقسامه بين الولاء القبلي والولاء القومي . وكثير من هذه الدول متخلف إقتصادياً وصناعياً ، وكل هذه العوامل تؤثر في امكاناتها من القوة القومية وتجعل دور القومية فيها مختلفاً عن الدور الذي لعبته القومية في دول أوروبا .

ومهما يكن الأمر ، فإننا نجد أن نمو الروح القومية في دول آسيا وأفريقيا ينعكس على سلوك هذه الدول في عدة نواح منها : -

أولاً : إن هذه القوميات الأفريقية والآسيوية تنظر إلى الغرب على أنه علوها الرئيسي وذلك بسبب سياسات الاضطهاد والتمييز العنصري التي لحق بها الحكم الاستعماري في معظم هذه المناطق والتي إنبتت على كفاية التفوق للعناصر الأوروبية في كل مراكز القوة السياسية والاقتصادية في حين أبقى على العناصر المحلية في وضع أدنى بكثير ، أدياً وإجتماعياً ، من هذه الفئات الأوروبية التي لذببت بالنفوذ والمصالح الاستعمارية .

ولى جانب الشعور بالتمييز والإضطهاد العنصري الذى تستمد منه هذه القوميات قوتها في مواجهة السياسات العنصرية الأوروبية ، فإن تجربه الحكم الاستعماري وما ترتب عليه من إستنزاف المقدرات المادية والموارد الطبيعية لتلك الدول ، للابقاء عليها في حالة من التخلف الاجتماعي والاقتصادي ، هذه التجربة تؤثر بشكل حاد في إتجاه هذه القوميات من الغرب الذي تعده مسئولاً عن كل تلك الأوضاع الشاذة ، وهذا هو ما يدفع بتلك الدول إلى تأميم بعض المصالح الاقتصادية الأوروبية في أراضيها حماية لاستقلالها القومي وتحليصاً لنفسها من قاعدة هامة من قواعد الضغط الاستعماري .

ويظهر أثر هذه التزعة القومية المعادية للغرب في التوصيات الصادرة عن المؤتمرات الأفروآسيوية والتي تندد بسياسات مناطق النفوذ ، وأساليب الضغط والحصار الاقتصادي ، وكل ما من شأنه أن يهدد الاستقلال السياسي لهذه الدول الأفريقية والآسيوية .

ثانياً : إن رغبة هذه القوميات الأفريقية والآسيوية في تصفية كل مصادر النفوذ والسيطرة الاستعمارية تدفعها إلى الابتعاد عن الاتصواء تحت لواء المحالفات العسكرية ، أو السماح للدول الغربية بإستخدام أراضيها كقواعد عسكرية (١١) .

## المبحث الرابع

### تقييم دور القومية في العلاقات الدولية

كان الدور الذي تلعبه القومية في العلاقات الدولية موضع جدل مستمر وحاد بين اللينين بلطافون عنها ويرون فيها إحدى القوى الإيجابية الهامة في المجتمع الدولي حيث تدفع الدول على طريق البناء الاقتصادي والاجتماعي . وبين الذين يهاجمونها ويرون فيها مصدراً خطيراً للحروب والصراعات الدولية وبوجه عام يمكننا أن نلخص وجهة نظر كل من الفريقين على النحو الآتي : -

أ ( الآراء التي تتلذ بالقومية كهوة سلبية في العلاقات الدولية :

وهذه الآراء ترى في القومية ما يلي :

١ - إن القومية تمثل تهديداً مستمراً لأوضاع السلم الدولي بإعتبارها عاملاً من عوامل إثارة الحرب أيا كانت طبيعة تلك الحرب وأهدافها . فبعض هذه الحروب ذات طبيعة عدوانية توسعية وقد نتجت عن التطرف في تأكيد الكيان القومي على حساب القوميات الأخرى والبعض الآخر هي حروب تحرير وطني أو حروب تحدث لإتمام الوحدة القومية . وفي رأى هذا الفريق من المحللين أنه أيا كانت اللواغف والملايسات التي تحيط بكل شكل من أشكال هذه الحروب التي تغذيها الاعبارات القومية ، فإنها تبقى كلها كتهديد للسلم الدولي .

٢ - إن القومية تشجع الترعاع العنصرية في المجتمع الدولي ، بما يؤدي إليه ذلك من إزدياد حدة الإقسام الدولي ، وما يتبعه من تأزم وتوتر في علاقات الدول ببعضها ، فالقومية هي في أساسها شعور بالإنتماء العنصرى ، ويؤدي ذلك إلى تأكيد إعبارات المصلحة القومية الضيقة على غيرها مسن المشل والأخلاقيات الدولية التي نسو فوق هذه الدعاوى العنصرية .

٣ - إن القومية تؤدي إلى التطرف في إضفاء الطابع السيامي ، بوعمى أو بدون وعى ، على أمور قد لا تنتمى بطبيعتها إلى المجال السيامي ، ومعنى هذا أن القومية تريد من الحساسيات الموجودة في العلاقات الدولية بيميلها المستمر إلى تفسير كل ما يحدث من إطار الزاوية القومية وحدها ، والمبالغات غير المنطقية أحياناً في هذه الناحية تعمل على زيادة الاحتكاك الدولي ، وتضييق فرص التعاون بين الدول في مختلف المجالات الأخرى التي تههم مصالحها .

٤ - إن القومية تؤدي إلى إضعاف عنصر التيقن والاستقرار في العلاقات الدولية ، فالترعاع القومية تدفع أحياناً إلى الخروج على المعاهدات التي تكون الدولة طرفاً فيها ، ويتم ذلك غالباً تحت مبرر المصلحة القومية . ومثل هذه التصرفات تهز الثقة الدولية في قيمة تلك التعهدات مادام أن الاعبارات القومية تطغى على كل إحساس بالمسئولية الدولية (١٢) .

## ( ب ) الآراء التي ترى في القومية قوة إيجابية في العلاقات الدولية : -

أما الفريق الآخر الذي يرى في القومية إحدى القوى الإيجابية في العلاقات الدولية ، فهو يستند إلى الحجج الآتية :

١ - إن القومية تساعد على تعبئة القوة القومية للدولة عند الضرورة . ولما كانت القوة تمثل ضرورة لا غنى عنها في ظل النظام الدولي الراهن ، لذا فإنه يمكن اعتبار القومية من بين العناصر الإيجابية والفعالة في تشكيل قوة الدولة .

٢ - إن القومية تشكل عاملاً أساسياً في تأصيل الشعور بالتضامن الاجتماعي ، فهي تعمل على إدماج الفرد في المجتمع وتأكيد الشعور لديه بالإنتماء إلى جماعة معينة ، وهذا الشعور يخلق عليه إحساساً بالأمن الذي يستمد من قوة هذه الجماعة التي يتسم إليها . وهذه المشاعر القومية لدى الأفراد يمكن استغلالها في تحقيق رفاهية المجتمع . فهذه الرفاهية تصبح غير ممكنة بدون التضحيات والمشاركات الفردية التي يحركها الشعور بالإنتماء القومي والحرص على أن تبرز هذه الجماعة القومية في أفضل مظهر لها . ومن هنا ، فإن القومية تقدم كقوة إيجابية وبناءة في دعم كيان الدول ، وفي تزويدها بالطاقة والحافز على أن تتطور بنفسها إلى الأرقى والأفضل دائماً ، وهذا في ذاته كسب للمجتمع الدولي ككل .

٣ - إن القومية تعتبر محركاً أساسياً للدول في سعيها نحو تخليص نفسها من التدخل الخارجي أو التحكم الأجنبي ، وفي تأكيد احترامها لنفسها في نظر المجتمع الدولي ، ذلك أن التحكم الأجنبي يخلق الشعور بالضعف والمهانة لدى من يعانون من هذا التحكم ، ويزيد من هذا الشعور بالمهانة القومية إن الدولة الأجنبية المتحكمة لا تتجاوب بالمرّة مع المشاعر القومية للدولة التي تخضع لتلك التحكم ، وإنما تقرر سياستها بما يحفظ لها مصالحها الذاتية قبل أي شيء آخر . وترتبط على هذه الحقيقة ، فإن القومية بتأكيداتها على تلك المعاني ، فإنها تزيد حاجزاً نفسياً خطيراً من طريق التعامل بين الدول القومية المختلفة ، وهو ما يلقي بالتالي مصدراً هاماً من مصادر التوتر والاضطراب الدولي .

٤ - إن الاختلافات القومية تمثل مصدراً هاماً من مصادر الرأى والخصوبة الثقافية في المجتمع الدولى، إذ أن لكل قومية ثقافتها الخاصة، وتنوع تلك الثقافات وتفاعلها مع بعضها بنعكس بالإيجاب على تطور الحضارة الإنسانية كلها ، وهو الأمر الذى ما كان ليتحقق فيما لو سادت العالم ثقافة قومية واحدة ، ويرهن على ذلك في رأى البعض ، التاريخ الثقافي للإمبراطورية الرومانية الذى إنتهى إلى حالة من الجذب الثقافي في ظل ما أسمى بالسلام الروماني الذى قام على صيغ ثقافات المناطق التى خضعت لحكم روما بصيغة ثقافية واحدة ، وهو ما أفقد تلك الثقافات طابع التنوع والنفرد والأصالة فيها وبيدوتأثير ظاهرة التنوع الثقافي على العلاقات الدولية في أن تفاعل الثقافات القومية يقود إلى تقارب الدول في القيم وفي نماذج السلوك ، بعكس الحال عندما تسيطر ثقافة قومية واحدة ، فهنا الوضع الشاذ يدفع إلى رفضها ومقاومتها والتمرد على كل ما تمثله من معان وقيم ، وهي نتائج لا تلتقى بالتأكيد مع مصلحة السلام العالمى .

نتهى من هنا كله إلى القول بأن القومية ، سواء كانت طبيعتها إيجابية أم سلبية ، خيرة أم شريرة ، فإنها تؤثر بلا أدنى شك وبدرجة بالغة ، في العلاقات السياسية الدولية ، وهو ما ستبينه ونذكره تفصيلاً ، عند تحليلنا للأهداف القومية في السياسات الخارجية للدول .

## المصادر

(١) راجع في ذلك :

A.F.K. Organski, *World Politics*, (Alfred A. Knopf, New York, 1958),  
p. 33.

Fred Greene, *Dynamics of International Relations: Security and Order*,  
(Holt, Rinehart and Winston, N.Y., 1966), p. 363.

W. W. Kufski, *International Politics in a Revolutionary Age*, op. cit.,  
p. 125.

(٢) انظر :

Charles Schleicher, *International Relations: Cooperation and Conflict*,  
op. cit., pp. 53-54.

*Ibid*, p. 54. (٣)

*Ibid*, p. 56 (٤)

A. F. K. Organski, *World Politics*, op. cit., p. 25. (٥)

Schleicher, *International Relations*, op. cit., p. 56. (٦)

*Ibid*, p. 56. (٧)

Fred Greene, *Dynamics of International Relations*, op. cit., pp. 425-451. (٨)

W. W. Kufski, *International Politics in a Revolutionary Age*, op. cit.,  
168 - 173. (٩)

Vernon Van Dyke, *International Politics*, (Appleton-Century Crofts, New  
York, 1971) pp 60-66. (١٠)

Ivan D. Duchacek, *Nations And Men: International Politics Today*,  
(Holt, Rinehart, New York, 1966), pp. 182 - 190.

(١١) راجع في تأثير القومية على سلوك دول العالم الثالث :

W. W. Kufski, *International Politics in a Revolutionary Age*, op. cit.,  
pp 201 - 203.

Davidson Nicol, *Toward World Order: An African Viewpoint*, in, *Condi-  
tions of World Order*, edited by Stanley Hoffmann, (Houghton Mill-  
lin Company, Boston, 1968), p. 362.

Fred Greene, *Dynamics of International Relations*, op. cit., pp. 469-473.

Norman Padelford & George Lincoln, *The Dynamics of International  
Politics*, (Macmillan, New York, 1967), pp. 102 - 103

- (١٢) بخصوص الآراء التي تنتقد في الطبيعة السلبية للقومية راجع :  
Schleicher, *International Relations*, op. cit., pp. 66-67.  
Charles Lerche & Abdul Said, *Concepts of International Politics*, (Practice Hall, Inc., N.J., 1970), p. 127.  
Fred Greene, *Dynamics of International Relations*, op. cit., pp. 417-421.

(١٣) راجع في ذلك :

- Kulski, op. cit., pp. 155-157.  
Greene, op. cit., pp. 422-424.  
Schleicher, op. cit., pp. 65-67

## أثر القومية في العلاقات الدولية : مراجع مختارة

1. Bindar, Leonard, *The Ideological Revolution in the Middle East*, (Wiley, New York, 1964).
2. Boulding, Kenneth, *National Images and International Systems*, in *Rosenau, International Politics and Foreign Policy*, op. cit., pp. 391 - 399.
3. Brodersen, Arvid, *National Character : An Old Problem Re-examined*, *Rosenau, op. cit.*, pp. 300-309.
4. Choudhury, G. W., *The Major Powers and the Indian Subcontinent*, (Foreign Policy Institute Press, Philadelphia, 1975).
5. Deutsch, Karl, *Nationalism and Social Communication*, (Wiley and M.I.T. Technology Press, 1953).
6. Duchacek, Ivor, *Nations and Men : International Politics Today*, (Holt, Rinehart and Winston, N.Y., 1966), pp. 67-194.
7. Emerson, Rupert, *Nationalism and Political Development*, in *Crisis and Continuity in World Politics*, edited by G.A. Lanyi, op. cit., pp. 87-97.
8. Greens, Fred, *Dynamics and International Relations*, op. cit., pp. 361 - 489.
9. Haim, Sylvia, *Arab Nationalism : An Anthology*, (University of California Press, Berkeley, 1964).
10. Hill, Norman, *International Politics*, op. cit., Chapter entitled, *Nationalism As A World Movement*, pp. 203 - 212.
11. Katz, Daniel, *Nationalism and Strategies of International Conflict Resolution*, in *International Behavior : Social Psychological Analysis*, edited by Herbert Kelman, (Holt, Rinehart and Winston, New York, 1966), pp. 354 - 391.
12. Kerr, Malcolm, *The Arab Cold War*, (Oxford University Press, London, 1965).
13. Kulski, W.W., *International Politics in a Revolutionary Age*, op. cit., pp. 124-173.
14. Lanyi, George, *Crisis and Continuity in World Politics* op. cit., pp. 67-107.
15. Laqueur, Walter, *Communism and Nationalism in the Middle East*, (New York, 1966).
16. Nuseibeh, Hazem, *The Ideas of Arab Nationalism*, (Cornell University Press, Ithaca, N.Y., 1956).
17. Organski, A.F.K., *World Politics*, op. cit., pp. 13 - 51

18. Pfapp, Richard, The Function of Arab Nationalism, (Comparative Politics, January 1970), pp. 147 - 168.
19. Quandt William, Can We Do Business With Radical Nationalists? Algeria Yes, (Foreign Policy, Summer 1972), pp. 108 - 131.
20. Sayegh, Feyez, Arab Unity : Hope and Fulfilment (New York, 1958).
21. Schumann, Franz, On Revolutionary Conflict, (Journal of International Affairs, No. 1, 1969), pp. 36 - 54.
22. Yellon, R.A., Shifts in Soviet Politics toward Developing Areas : 1964 - 1968, in W.R. Duncan (ed.), Soviet Policy in Developing Countries, (Lexington, Mass: Xerox College Publishing, 1970).